وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة 1 ــ الحاج لخضر

كلية العلوم الإسلامية

في إطار مشروع بحث PRFU : I06N01UN050120220002

بالتنسيق مع:

مخبر الفقه الحضاري ومقاصد الشريعة ومخبر الفقه الإسلامي ومستجدات العصر

بالتعاون مع: المجلس الإسلامي الأعلى

تنظم الملتقى الدولي حول:

نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك الجزائرية في ضوء التجارب الدولية

بمساهمة:

هيئة الملتقى

الرئيس الشرفي: أ.د/ضيف عبد السلام ـ مدير الجامعة

المشرف العام: أ.د/ مسعود فلوسي ـ عميد الكلية

رئيس الملتقى :أ.د/ عزوز مناصرة

رئيس اللجنة العلمية: د/أحمد أمداح

رئيس اللجنة التنظيمية: د/ صالح الدين شرقي

يومي: 24 - 25 أكتوبر 2022

colloque.chababik@gmail.com

الديباجة

نظرا للنجاح الذي حققته المصارف الإسلامية وتنامي حصتها في السوق المصرفية بسبب الإقبال الكبير على منتجاتها، برزت ظاهرة اتجاه العديد من المصارف التقليدية لإنشاء نوافذ تابعة لها تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية، ونمت وتزايد الإقبال عليها حتى تجاوز عدد المصارف التقليدية التي لديها نوافذ إسلامية ثلاثمائة مصرفا منتشرا حول العالم.

وقد تعددت صور الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية، فبينما اكتفى بعضها بتقديم خدمة مصرفية إسلامية ضمن خدماتها التقليدية في صورة صناديق استثمارية، فإن بعضها أنشأ نافذة إسلامية في إطار وحدة إدارية داخل الهيكل التنظيمي، والبعض الآخر أنشا فروعا إسلامية مستقلة وقدم خدمات مصرفية إسلامية متكاملة.

وفي ظل تنوع التجارب الدولية لتقديم المنتجات المالية الإسلامية في البنوك التقليدية اختارت الجزائر توسيع الاستفادة من التمويل الإسلامي كأداة لتعبئة المدخرات عن طريق فتح شبابيك إسلامية داخل البنوك التقليدية. ويعتبر النظام رقم 20- 02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية الإطار القانوني لنشاط شباك المالية الإسلامية المخول بتقديم منتجات المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع، والودائع في حسابات الاستثمار.

وفي سياق اهتمام الجزائر بتطوير الصيرفة الإسلامية وتوسيع مجال نشاطها من خلال السماح للبنوك التقليدية بالاستثمار وفق الصيغ الإسلامية يأتي هذا الملتقى ليرافق هذا التطور في التشريع والتنامي في التنفيذ في بدايته من خلال تسليط الضوء على تجربة فتح الشبابيك الإسلامية في البنوك التقليدية في العالم وكيفية الإفادة منها في النظام المصرفي الجزائري .

كما أن هذه الورقة بطرحها لموضوع نوافذ وفروع المعاملات الإسلامية في البنوك الجزائرية تأمل أن تشد انتباه واهتمام الباحثين والدارسين إلى أهمية تجاوز مرحلة الانفعال والجدل الذي أثاره النقاش بين المهتمين بالصيرفة الإسلامية في الجزائر بين رافض ومدافع ومتحفظ على هذا التوجه، إلى الدراسة العلمية للموضوع في ضوء التجارب الدولية والانخراط في مسار جدي يسمح بمعالجة الإشكالات المنبثقة عن الفجوة بين التنظير والتطبيق من خلال مقترحات عملية تسترشد بها الصناعة المالية في الجزائر في مختلف مجالاتها ومستوياتها.

أهداف الملتقى

يهدف الملتقى إلى تحقيق جملة من الأهداف، أبرزها ما يلي:

- الانفتاح على التجارب الدولية في مجال المالية الإسلامية والإفادة من تراكماتها المعرفية والتطبيقية والفنية وتوظيفها في إنجاح التجربة الجزائرية.
- إبراز أهمية الامتثال الشرعي لنجاح تجربة الشبابيك الإسلامية وما يقتضيه إداريا وماليا ومحاسبيا .
- الوقوف على ثغرات التطبيق العملي للشبابيك الإسلامية في تقديم المنتجات المالية، والسعي لترشيد أدائها بما يدعم فرص نجاحها.
- تشجيع التحوّل التدريجي لشبابيك البنوك التجارية إلى فروع مستقلة كخطوة أولى، ثم إلى بنوك إسلامية مستقلة.
- ربط المشتغلين بعلوم الشريعة بمجالات البحث والتطبيق في المالية الإسلامية.

محاور الملتقى

- **المحور الأول:** مفهوم نوافذ وفروع المعاملات الإسلامية، وضوابطها الشرعية وسياق استحداثها، ومدى اتساقها مع مفهوم ومبادئ ومقاصد التمويل الإسلامي.
- **المحور الثاني:** الإطار القانوني والتنظيم الفني (إداري، مالي ومحاسبي) لنوافذ وفروع المعاملات الإسلامية -مقاربة التجربة الجزائرية مع التجارب الدولية-
- **المحور الثالث:** عرض تجارب دولية ناجحة في فتح نوافذ وفروع المعاملات الإسلامية(ماليزيا، الإمارات، بريطانيا...).
- **المحور الرابع:** صيغ التمويل في الشبابيك الإسلامية للبنوك الجزائرية وتحديات الامتثال الشرعي.
- **المحور الخامس:** الرقابة الشرعية في شبابيك المعاملات الإسلامية (مفهومها، متطلباتها، واقعها، تحدياتها مع الإشارة للتجربة الجزائرية).
- **المحور السادس:** واقع الشبابيك الإسلامية في البنوك الجزائرية (عرض تجارب بعض البنوك مع التركيز على: متطلبات التأسيس، القدرة على تعبئة المدخرات، فتح فروع مستقلة...).
- **المحور السابع:** تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية (الشروط ، الآليات والمعوقات مع عرض للتجارب الدولية الناجحة).

شروط المشاركة

ضرورة التقيد بالأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في البحوث العلمية، واحترام الشروط التالية:

- أن يكون البحث أصيلا ومرتبطا بأحد محاور الملتقى، وأن يتسم بالجدية؛
- يمكن تقديم ورقة في مسألة جزئية من محاور الملتقى دون مقاربتها بالتجربة الجزائرية؛
- أن يتقيد الباحث بشروط إعداد الورقة البحثية؛
- ترفق الورقة البحثية باستمارة المشاركة.
- تحرر المداخلة بخط "sakkal majalla" مقاس 14 .
- تكتب الإحالات بطريقة آلية في آخر كل صفحة، مع قائمة المصادر والمراجع في نهاية البحث.
- ألا تقل صفحات البحث عن 15 صفحة، ولا تزيد عن 20 صفحة.
- يجب أن تتضمن الصفحة الأولى اسم ولقب المتدخل، الرتبة العلمية، مؤسسة الانتماء والبريد الإلكتروني.

مواعيد ومعلومات هامة

- تجرى فعاليات الملتقى حضوريا وعن بعد.
- آخر أجل لاستقبال المداخلات: 20 سبتمبر 2022م.
- آخر أجل للرد على المداخلات : 10 أكتوبر 2022م.
- تاريخ انعقاد الملتقى: 24 - 25 أكتوبر 2022م.

مكان انعقاد الملتقى:

جامعة الحاج لخضر باتنة 1، كلية العلوم الإسلامية، قسم الشريعة طريق بسكرة بجوار المسجد القطب أول نوفمبر 54 – باتنة

ترسل المداخلات عبر البريد الالكتروني التالي:

colloque.chababik@gmail.com

للاستفسار اتصلوا بالرقم التالي:

+213 552 952 922

استمارة المشاركة

الاسم و اللقب: .....

مكان العمل: .....

الوظيفة: .....

الدرجة العلمية: .....

العنوان: .....

البريد الإلكتروني: .....

رقم الهاتف : .....

عنوان البحث: .....

محور البحث: .....

ملخص:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة 1 ــ الحاج لخضر

كلية العلوم الإسلامية

بالتعاون مع: المجلس الإسلامي الأعلى

تنظم الملتقى الدولي حول:

شبابيك المعاملات الإسلامية في البنوك الجزائرية في ضوء التجارب الدولية

بمساهمة:

يومي: 26-27 أكتوبر 2022

colloque.chababik@gmail.com

برنامج أعمال الملتقى الدولي

اليوم الأول

الجلسة الافتتاحية

- آيات بينات من الذكر الحكيم
- النشيد الوطني الجزائري
- كلمة رئيس الملتقى /أ. د. عزوز مناصرة
- كلمة عميد الكلية / أ. د. منصور كافي
- كلمة السيد مدير جامعة باتنة ١ / أ. د. ضيف عبد السلام
- كلمة السيد والي ولاية باتنة/الدكتور محمد بن مالك
- كلمة السيد رئيس المجلس الإسلامي الأعلى/الدكتور أبو عبد الله غلام الله

11.00- 9.30

المحاضرة الإفتتاحية:

تطوير المنظومة القانونية لتوطين الصيرفة الإسلامية في الجزائر: الإنجازات والتحديات.
أ.د محمد بوجلال ــ عضو المجلس الإسلامي الأعلى،
خبير الصيرفة الإسلامية ورئيس مشروع توطين صناعة الصكوك بوزارة المالية.

إمضاء اتفاقية: **إمضاء اتفاقية تعاون بين جامعة باتنة ١ والمجلس الإسلامي الأعلى**

الجلسة الأولى

13.00- 11.00

الجلسة: الأستاذ الدكتور محمد حمدي ــ المقرر: الدكتورة حبيبة معنصر

11.00 - 11.15 **أ. ناصر حيدر، المدير العام لمصرف السلام،الجزائر:** المقاربة الجزائرية في التدرج لدمج المعاملات المالية الإسلامية في المنظومة المالية الوطنية.

11.15 - 11.30 **د. محمد العربي شايشي، جامعة الجزائر ١:** نشاط الشبابيك الإسلامية في ضوء القــواعد الكلية ومقــاصد المصرفية والمالية الإسلامية.

11.30 - 11.45 **د. محمد أنور عزالدين علي الشيباني، جامعة طرابلس، ليبيا:** واقع تطبيقات صيغ التمويل الإسلامي في الشبابيك الإسلامية بين الإشكالات والحلول ــ تجربة المصارف الليبية أنموذجا ــ .

11.45 - 12.00 **أ. صحري شيراز، مديرة المجمع الجهوي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:** تجربة الشبابيك الإسلامية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية " BADR "

12.00 - 12.15 **أ.د. أحسن لحساسنة، مدير أكاديمية صالحين للمالية الإسلامية، ماليزيا:** الشبابيك الإسلامية: المتطلبات الشرعية، والضوابط الإجرائية في ضوء ممارسات الصناعة المالية الإسلامية.

12.15 - 12.30 **د. محمد إبراهيم البلتاجي، رئيس الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي ومدير عام للرقابة الشرعية، بنك مصر:** ضوابط الفروع والشبابيك الإسلامية بالبنوك التقليدية ــ تجارب دولية ــ

12.30 - 12.45 **أ.د. يونس صوالحي، جامعة إنسيف، ماليزيا:** الشبابيك الإسلامية الماليزية ومنهجية التعامل مع قضايا الامتثال القانوني والشرعي.

12.45 - 13.00 **د. إبراهيم مصطفى، رئيس الرقابة والتدقيق الشرعي بمصرف أبو ظبي الإسلامي، مصر سابقا:** التحول الجزئي أو الكلي للبنك التقليدي إلى مصرف إسلامي"تحديات التطبيق من خلال دراسة بعض التجارب بالدول العربية".

17.30- 15.30

الجلسة الثانية

رئيس الجلسة: الأستاذ الدكتور عبد الرحمن معاشي ــ المقرر: الدكتورة نجيبة عابد

15.15 - 15.00 **أ.د. عبد المجيد قدي، جامعة الجزائر:** السياق العام لاعتماد الشبابيك الإسلامية للبنوك التقليدية في الجزائر.

15.30 - 15.15 **أ.د. عبد القادر جدي، كلية الدراسات الإسلامية، قطر:** الإشكالات الشرعية الخاصة بالشبابيك الإسلامية حسب المعيار الشرعي 06.

15.45 - 15.30 **أ.د. طوايبية أحمد، جامعة تيبازة:** الاطار القانوني والشروط البنكية لشباك المعاملات الإسلامية.

16.00- 15.45 **أ.د. محمد حمدي، جامعة باتنة١:** قراءة شرعية في منتجات الشبابيك الإسلامية للبنوك الجزائرية، على ضوء المعايير الشرعية [أيوفي].

16.15- 16.00 **د. فريدة معارفي، جامعة محمد خيضر بسكرة:** فروع المعاملات الإســـلامية في البنوك التقليدية: متطلباتها وضوابطها الشرعية تجربة البنك الأهلي التجاري.

16.30- 16.15 **د. فلة زردومي، جامعة باتنة١:** دراسة واقع فتح الشبابيك والفروع الإسلامية في البنـــوك الأوروبية بالإشارة إلى التجربة البريطانية كنموذج رائد.

16.45- 16.30 **د. شرياق رفيق، جامعة قالمة:** دور الرقابة الشرعية في تأطير وتطوير نشاط الفروع والشبابيك الإسلامية التابعة للمصارف التقليدية.

17.00- 16.45 **د. بلقاسم بوفاتح و د. لخضر رينوبة، المركز الجامعي آفلو:** تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية قراءة في المعيار الشرعي رقم 6-دراسة حالة بنك الكويت الدولي للفترة 2007-2021.

17.15- 17.00 **د. رابح بحشاشي، جامعة باتنة١:** دور تبني الصيغ الإسلامية في البنوك الجزائرية كآلية لتحقيق اقتصاد عادل من خلال مبدأ التشاركية.

17.30- 17.15 **د. إبراهيم أوراغ، جامعة باتنة١:** إجارة الخدمات وتطبيقاتها في مصرف السلام الجزائر.

اليوم الثاني

الورشات العلمية

11.30- 8.30

الورشة الأولى

رئيس الجلسة: الأستاذة عبد المجيد بوكركب ــ المقرر: الدكتور علاوة بوشوشة

8.45- 8.30 **د. سامية جداييني، د. فاطمة فوقة، جامعة حسيبة بن بوعلي ــ الشلف:** إشكالية النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية بين الواقع والتحديات.

9.00- 8.45 **ط د/ حورية عبد العزيز، أ د. رشيد درغال، جامعة باتنة١:** الشبابيك والفروع الإسلامية في البنوك التقليدية"رؤية فقهية اقتصادية.

9.15 - 9.00 **ط د إكرام مباركي، أ د. عزوز مناصرة، جامعة باتنة١:** الشبابيك الإسلامية: ضوابط التأسيس وتحديات الممارسة.

9.15 - 9.30 **ط د/ بوعلام بن هبري، جامعة المسيلة:** مفهوم شبابيك وفروع المعاملات الإسلامية، حكم التعامل معها وضوابطها الشرعية، سياق استحداثها والتحفظات الواردة عليها.

9.30 - 9.45 **د. حمزة فرطاس د. يوسف تومي، جامعة باتنة١:** الشبابيك الإسلامية في الجزائر المتطلبات والضوابط الشرعية.

9.45 - 10.00 **ط د/هبة نورهان، د. صوالحي سلسبيل هلال، جامعة باتنة١:** الشبابيك الإسلامية في البنوك التجارية (قراءة في المفهوم و الدوافع والمتطلبات.

10.00 - 10.15 **ط د/ كاميلية براش، جامعة الأمير عبد القادر:** التأصيل الشرعي للشبابيك الإسلامية وضوابطها الشرعية.

ط د/ بن زروقي محمود، جامعة الأمير عبد القادر: ضوابط المحافظة على شرعية النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية.

10.15 - 10.30 **ط د/ مروى خلخال، د.عبد اللطيف بعجي، جامعة باتنة١:** النوافذ والفروع المالية الإسلامية-دراسة في الماهية والضوابط الشرعية.

10.30 - 10.45 **ط د/آمال عمرون، جامعة المسيلة:** مفهوم نوافذ وفروع المعاملات الإسلامية، وضوابطها الشرعيّة.

الورشة الثانية

08.30 - 11.30

رئيس الجلسة: الأستاذة الدكتورة جميلة قارش ــ الدكتورة الخامسة مذكور

8.30 - 8.45 **ط د/ مفيدة الأحسن، خروبي لقواس أحمد، جامعة البليدة٢ ، جامعة الشلف:** دور الفروع والشبابيك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي – المصرف السعودي الفرنسي أنموذجا -.

8.45 - 9.00 **ط د/ منيعة العيد، المركز الجامعي البيض:** واقع فتح شبابيك وفروع المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية مع مقاصد التمويل الإسلامي من منظور الاقتصاد الإسلامي...

9.00 - 9.15 **د. عرابي نجاة، جامعة سيدي بلعباس:** نحو تعزيز التعاملات الإسلامية بالبنوك الجزائرية عبر شبابيك الصيرفة الإسلامية ــ حالة بنك الخليج الجزائر.

9.15 - 9.30 **د. عيراش محمد الأمين، البنك الوطني الجزائري:** الشبابيك الإسلامية في المصارف الجزائرية البنك الوطني الجزائري انموذجا.

9.30 - 9.45 **د. حبيبة مداس، جامعة الوادي:** النوافذ الإسلامية منهج لتبني خدمات الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية ــ دراسة تجربة الشباك الإسلامي في بنك الإسكان للتجارة والتمويل"الجزائر"ــ.

9.45 - 10.00 **ط د/ ميحي مراد، عبد الناصر براني، جامعة الأمير عبد القادر:** تجربة بنك الجزائر الخارجي في الصيرفة الإسلامية.

10.00 - 10.15 **ط د/ حمزة فتح الله، لسبط امحمد رشي، جامعة الأغواط:** صيغ التمويل في شبابيك الصيرفة الاسلامية للبنوك التقليدية الجزائرية و الرقابة الشرعية عليها - البنك الوطني الجزائري وكالة غرداية '292" انموذجا -

10.15 - 10.30 **ط د/ سهام بوداش، جامعة البليدة :** فتح الشبابيك الإسلامية في البنوك التقليدية كآلية لتطوير الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر- النافذة الإسلامية في بنك الإسكان للتجارة والتمويل،الجزائر نموذجا-.

11.30- 08.30

الورشة الثالثة

رئيس الجلسة: الدكتورة سميرة خزار ــ الدكتور فارس بكيس

8.30 - 8.45 **ط د/ ابراهيمي اسماء، جامعة قسنطينة١:** استراتيجية التحول من البنوك التقليدية إلى البنوك الاسلامية ــ عرض لتجارب دولية ناجحة ــ .

8.45 -9.00 **أ د. نور الدين بوكرديد، ط د / زبير بوروح، جامعة الأمير عبد القادر:** نحو المأسسة الموحدة للرقابة الشرعية للمصارف والشبابيك الإسلامية في الجزائر.

9.00- 9.15 **ط د/ فريحة بوشباط، أ د. مسعود فلوسي، جامعة باتنة١:** تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية: متطلباته وآليات تفعيله.

9.15- 9.30 **ط د/ عبد الهادي حنيفة، أ.د. رديف مصطفى ، جامع سيدي بلعباس:** أليات تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية "تجربة الكويت".

9.30- 9.45 **ط د/ بن بعيبش سلمان، أ.د. بن ساعد عبد الرحمان، جامعة الجزائر٣:** اعتماد الشبابيك الإسلامية بغرض التحول الكلي نحو الصيرفة الإسلامية "تجربة بنك الجزيرة السعودي".

9.45 - 10.00 **ط د/ عبد القادر أقبلي، جامعة أدرار:** الشبابيك والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية كآلية للتحول ومواكبة خدمات المصارف الإسلامية.

10.00- 10.15 **ط د/ كريمة السخري:** تحول البنوك التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية: متطلبات ومعيقات.

10.15- 10.30 **ط د/ علي لسود، د.عليب الموشي، جامعة الوادي:** معالجة الأنشطة والمعاملات غير المشروعة للمصارف التقليدية عند التحول إلى المصرفية الإسلامية -دراسة تأصيلية-

10.30- 10.45 **د. وناسة حامدي، ط د/ معروف حبيب، جامعة باتنة١، جامعة تيسمسيلت:** إستراتيجية تحول البنوك التقليدية إلى مصارف إسلامية - عرض تجارب دولية رائدة.

10.45- 11.00 **ط.د. توفيق حيفر، د. سامية دردوري، جامعة باتنة١:** دراسة في شروط تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية.

11.00- 11.15 **ط.د. بادة فاروق، ط.د. بن الزاوي صهيب، الجزائر، ماليزيا:** تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية بإنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية - نموذج مقترح -

11.30- 8.30

الورشة الرابعة

رئيس الجلسة: الأستاذة الدكتورة حورية تاغلابت ــ الدكتورة سامية دردوري

- 8.30 - 8.45 **ط د/ محمد لعناني، أسماء حوفاني، جامعة الوادي، جامعة أدرار:** شبابيك المعاملات الإسلامية في البنوك الجزائرية بين ضوابط الشرع ومتطلبات الواقع.
- 8.45 - 9.00 **د. فخاري فاروق، ط د/ علوان سامية، جامعة الجزائر٣:** تحديات الشبابيك الإسلامية في البنوك التجارية الجزائرية ـ دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة 904-
- 9.00 - 9.15 **ط د/ نور الهدى إشراق، د. بوران سمية، جامعة المركز الجامعي البيض:** آليات ومعوقات تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية –بالإشارة إلى تجارب بعض الدول الناجحة في هذا المجال.
- 9.15 - 9.30 **ط د/ قاسي يسمينة، مرباح مولود، جامعة غليزان:** آليات و تحديات تحول البنوك التقليدية الى بنوك إسلامية دراسة تجربة بنك الجزيرة السعودي.
- 9.30 - 9.45 **ط.د/ العيفاوي مراد، ط.د/ حذيفة باي، جامعة باتنة١، جامعة الجزائر:** الشبابيك و الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية بين الواقع و المأمول (إشارة إلى بنك الفلاحة و التنمية الريفيةBADR) -
- 9.45 - 10.00 **ط د/ بولغلم وريدة، جامعة البليدة٢:** واقع وتحديات التحول من نظام القروض الإستهلاكية و العقارية الى نظام التمويل الإسلامي في البنوك الجزائرية، أي دور للصيرفة الإسلامية ؟ ...
- 10.00 - 10.15 **د. صالح الدين شرقي، جامعة باتنة١:** إنشاء الشبابيك الاسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر : الفرص والتحديات ـ الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك نموذجا ـ
- 10.15 - 10.30 **ط د/ عمار معيزي، جامعة الجزائر:** حقيقة فروع وشبابيك المعاملات الإسلامية والمعوقات والمشاكل التي تواجهها وسبل تذليلها.
- 10.30 - 10.45 **ط د / صافر وسام، د. موسوس مغنية، جامعة الشلف:** متطلبات نجاح تجربة الشبابيك الإسلامية في المصارف العمومية الجزائرية – دراسة مقارنة تجارب دولية.
- 10.45 - 11.00 **ط د/ عبد الله محمد المختار، د.سامي مباركي، جامعة بومرداس، جامعة باتنة١:** أهمية التكنولوجيا المالية في تطوير الصناعة المصرفية.

11.30- 8.30

الورشة الخامسة

رئيس الجلسة: الدكتور محمد بلبية

- 8.30 - 8.45 **د. أحمد أمداح، جامعة باتنة١:** دور الرقابة الشرعية في ضبط أعمال المؤسسات المالية الإسلامية.
- 8.45 - 9.00 **د. بويلي سكينة، جامعة باتنة١:** الرقابة الشرعية في شبابيك المعاملات الإسلامية بين متطلبات المرحلة الانتقالية وتحديات التحول الاستراتيجي.
- 9.00 - 9.15 **ط د/ الوردي بلفردي، جلال عيلان، جامعة باتنة١:** الشبابيك الإسلامية من خلال نظام التشريع الجزائري 20-02 في إطار بيان الصيرفة الإسلامية.

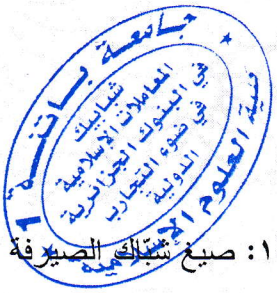

11.30- 8.30

9.15 - 9.30 ■ **ط د/ معروف نور الإسلام، د. محمد بلبية، جامعة باتنة١:** صيغ شباك الصيرفة الإسلامية في ظل النظام 20-02 ــ المرابحة للأمر بالشراء أنموذجا ــ.

9.30 - 9.45 ■ **ط دسامي زعطوط ، أ. خالد عبد العزيز، جامعة باتنة١:** المتطلبات القانونية التنظيمية لعمل النوافذ الإسلامية في الجزائر.

9.45 - 10.00 ■ **ط د/عبد الرحمان مزوزية، جامعة باتنة١:** الصيغ التمويلية للشبابيك الإسلامية في ضوء مقاصد الشريعة.

10.00 - 10.15 ■ **ط د/ عكسه سعيدة، أ د. كتاب حياة، جامعة سعيدة، جامعة المسيلة:** الرقابة الشرعية في شبابيك المعاملات الإسلامية " مفهومها، متطلباتها، واقعها تحدياتها".

10.15 - 10.30 ■ **د. حنان تريعة، جامعة الوادي:** الرقابة الشرعية على الشبابيك الإسلامية في الجزائر.

10.30-10.45 ■ **ط د/ يخلف جميل، جامعة باتنة١:** الرقابة الشرعية على الشبابيك الإسلامية، تجربة الجزائر من خلال نافذة البراق الإسلامية التابعة لبنك " ABC".

10.45 - 11.00 ■ **ط د/ خديجة سماعيل، د. سميرة خزار، جامعة باتنة١:** الرقابة الشرعية على المؤسسات المالية الإسلامية وآليات عملها.

11.00 - 11.15 ■ **ط د/ فاطمة ماوي، جامعة الجزائر:** دور هيئات الرقابة الشرعية في تحقيق الصيرفة الإسلامية في البنوك التجارية عبر الشبابيك الإسلامية.

الجلسة الختامية

12.30 - 11.45

■ قراءة التوصيات

■ كلمة عميد كلية العلوم الإسلامية

هيئة الملتقى

الرئيس الشرفي: أ.د/ضيف عبد السلام ـ مدير الجامعة

المشرف العام: أ.د/ منصور كافي ـ عميد الكلية

رئيس الملتقى :أ.د/ عزوز مناصرة

رئيس اللجنة العلمية: د/أحمد أمداح

رئيس اللجنة التنظيمية: د/ صالح الدين شرقي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة 1
كلية العلوم الإسلامية

جامعة باتنة 1
كلية العلوم الإسلامية

شهادة مشاركة

يشهد السيد عميد كلية العلوم الإسلامية ــ جامعة باتنة (1)،

أن: **د. رابح بحشاشي، جامعة باتنة1.**

قد شارك (ت) في فعاليات الملتقى الدولي الموسوم بـــ: " شبابيك المعاملات الأسلامية في البنوك الجزائرية في ضوء التجارب الدولية " المنعقد يومي: 30 ربيع الأول ــ 1 ربيع الثاني 1444هـــ، الموافق لـــ: 26 ــ 27 أكتوبر 2022 م.

بالمداخلة الموسومة بـــ: **" دور تبني الصيغ الإسلامية في البنوك الجزائرية كآلية لتحقيق اقتصاد عادل من خلال مبدأ التشاركية."**

رئيس الملتقى

رئيس الملتقى
أ.د مسعود بكاري

شبابيك المعاملات الإسلامية في البنوك الجزائرية في ضوء التجارب الدولية
كلية العلوم الإسلامية

عميد الكلية

عميد كلية العلوم الإسلامية بالنيابة
أ.د منصور كافي

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة باتنة1- الحاج لخضر

كلية العلوم الإسلامية

في إطار مشروع بحث PRFU:106N01UN050120220002

بالتسيق مع:

مخبر الفقه الحضاري ومقاصد الشريعة ومخبر الفقه الإسلامي ومستجدات العصر

تنظم الملتقى الدولي حول:

نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك الجزائرية في ضوء التجارب الدولية

استمارة مشاركة في الملتقى

الباحث
الاسم: رابح اللقب: بحشاشي الرتبة العلمية: أستاذ محاضر–أ – الوظيفة: أستاذ. مؤسسة الانتساب: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة باتنة 1 الحاج لخضر. مخبر الانتساب : مخبر اقتصاديات استثمارات الطاقات المتجددة وتمويل المناطق النائية الهاتف المحمول:0551667724 البريد الالكتروني: rabah.behchachi@univ-batna.dz

عنوان المداخلة:

دور تبني الصيغ الإسلامية في البنوك الجزائرية كآلية لتحقيق اقتصاد عادل من خلال مبدأ التشاركية (دراسة استطلاعية للصيغ الإسلامية للمصارف الجزائرية باستخدام النمذجة البنائية).

محور المشاركة: (السادس): واقع الشبابيك الإسلامية في البنوك الإسلامية الجزائرية (عرض تجارب بعض البنوك مع التركيز على: متطبات التأسيس، القدرة على تعبئة المدخرات، فتح فروع مستقلة...)

الملخص :

تهدف هذه الورقة إلى التعرف على واقع تبني المنتج المسؤول اجتماعيا(الصيغ الإسلامية) في المؤسسات البنكية الجزائرية و دوره في بناء اقتصاد عادل في الجزائر و ذلك من خلال مبدا التشاركية ، حيث تعتمد هذه الورقة على نتائج دراسة ميدانية لجميع البنوك التي تعتمد الصيغ الإسلامية في ولاية –باتنة-، وأكدت النتائج أن مستوى الإدراك، والوعي بضرورة تبني المنتج المسؤول اجتماعيا في المؤسسات محل الدراسة أصبح أمرا واقعا، في إطار سعي المؤسسات البنكية الجزائرية للمساهمة في التنمية الاقتصادية بعيدا عن الاعتماد على مداخيل البترول؛ كما أشارت النتائج أيضا إلى أن مبدا التشاركية في بناء هذا اقتصاد عادل و قوي اصبح مفعلا اكثر من طرف الدولة، و الزبائن و المؤسسات المالية و من جميع الأطراف الفاعلة في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: المنتج المسؤول اجتماعيا، التشاركية، الاقتصاد العادل، التسويق الاجتماعي، المؤسسات البنكية .

Abstract

This paper aims to identify the reality of adopting socially responsible product (formulas islamik) in the Algerian banking institutions and its role in building a fair economy in Algeria and through participatory principle where this paper based on the results of a field study of all the banks that support Islamic formulas Mandate – Batna-and confirmed that the level of cognition, awareness of the need to adopt a socially responsible product study institutions has become a reality, in pursuit of the Algerian banking institutions to contribute to the economic development away from dependence on oil revenues, and the findings also indicated The participatory principle in building a strong and fair economy that became inactive over a party State, customers and financial institutions and all actors in the process of economic and social development in Algeria

Key words: socially responsible product, equitable economy, participatory, social marketing, banking institutions.

تمهيد : مع تفاقم العديد من الأزمات المالية والمصرفية في الأنظمة الرأسمالية و تزايد الفقر، بسبب الاعتقاد . المتعلق بالنظرية الرأسمالية والفلسفة الليبرالية الذي يستند على أن المنظمات التجارية والأعمال الحرة تسهم في تنمية المجتمع والرفاهة بطريقة غير مباشرة، مرتكزا على ما يعرف بآليات السوق الحر؛ ظهرت مراجعات فكرية ونقدية جديدة، مما أدى إلى إثارة تساؤلات عن رؤى جديدة تخلف قواعد النظام الرأسمالي وتحاول التخلص من الأزمات و المشاكل البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي خلفها هذا النظام.

وفي هذا السياق بدأت المنظمات تنتبه لمفاهيم وفلسفات جديدة في تسيير أعمالها وتحقيق مصالحها، والتي من بينها فلسفة "**المسؤولية الاجتماعية** "الذي يقوم على فكرة الاعتراف بدور الاحتياجات المجتمعية في تشكيل الأسواق، إلى جانب الاحتياجات الاقتصادية في المنظمات، كما يعترف بقدرة المشكلات الاجتماعية على الامتداد والتأثير في المنظمات؛ مسببة لها خسائر وتكاليف داخلية تضاف إلى تكاليف المنظمة ذاتها، مثل إهدار الطاقة والمواد الخام والحوادث والحاجة إلى تدريب العاملين لعلاج قصور الإمكانيات التعليمية والثقافية.
بهدف الاقتراب أكثر من المتطلبات الواجب توفيرها والتحديات التي تواجهها عملية تطبيق الصيغ الإسلامية في المصارف الجزائرية و دور التسويق الاجتماعي في تفعيل هذه الصيغ، جاءت هذه المداخلة للإجابة على السؤال التالي :**ما هو واقع تبني البنوك الجزائرية للصيغ الإسلامية كآلية نحو بناء اقتصاد عادل من خلال اعتماد مبدأ التشاركية** ؟ .

فرضيات الدراسة: قد تم وضع فرضية رئيسية واحدة وهي:

- لا توجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تطبيق الصيغ الاسلامية و بناء اقتصاد عادل من خلال مبدا التشاركية في المؤسسات عينة الدراسة عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$).
- وتمت معالجة اشكالية الدراسة عبر المحاور الآتية:

1. **المنتج المسؤول اجتماعيا الحلقة الرئيسية للتسويق الاجتماعي ؛**
2. **التشاركية كنوع من أنواع المسؤولية الاجتماعية لتفعيل المنتج المسؤول اجتماعيا ؛**
3. **المنتج المسؤول اجتماعيا كآلية نحو تجسيد أهداف الاقتصاد التضامني باعتماد مبدأ التشاركية ؛**
4. **اثر تطبيق الصيغ الإسلامية في البنوك الجزائرية على بناء اقتصاد عادل؛**
5. **الدراسة الميدانية.**

1 - المنتج المسؤول اجتماعيا الحلقة الرئيسية للتسويق الاجتماعي: لقد برزت في السنوات الأخيرة بعض التساؤلات حول التوجه التسويقي والتي تنصب في مجملها على فيما إذا كان التسويق كفلسفة قادرا على مواجهة التدهور البيئي الحاصل والقصور في الخدمات الاجتماعية المقدمة وفيما إذا كانت منظمات الأعمال قادرة على أن تؤدي عملا ناجحا يحقق إشباع لحاجات المستهلك الفردية ومراعاتها لمصالح واهتمامات المجتمع على الأمد البعيد، ومع ظهور المسؤولية الاجتماعية تغير مفهوم التسويق وتعددت تعاريفه إلا أن هذه التعارف تشترك في ثلاثة عناصر وهي :[1]

الأول : التركيز على تغيير سلوك العميل .

الثاني : هو أن المسوقين الاجتماعيين يحاولون الحث على التغيير الطوعي للسلوك من خلال تطبيق مبدأ التبادل أي الاعتراف بأنه يجب أن يكون هناك فائدة واضحة للعميل إذا ما كان التغيير يحدث.

الثالث : ينبغي أن تستخدم تقنيات التسويق مثل دراسة التوجه السوقي للمستهلك، تجزئة السوق والمزيج التسويقي .

وقد أعطى Andreasen تعرف للتسويق الاجتماعي سنة 1997 بأنه" تطبيق تقنيات التسويق التجاري في تحليل، تخطيط، تنفيذ، و تقييم البرامج المصممة للتأثير على سلوك الجمهور المستهدف بشكل طوعي من أجل تحسين الرعاية للفرد و المجتمع "[2].

وينطوي المفهوم الاجتماعي للتسويق على ثلاث اعتبارات أساسية والذي يفرض على المسوقين ضرورة مراعاة تحقيق توازن بينها عند قيامهم بوضع سياساتهم التسويقية وهي: أرباح المنظمة وحاجات المستهلك، واهتمامات المجتمع و الشكل الموالي يوضح ذلك.

شكل رقم (1) : الاعتبارات الثلاثة التي ينطوي عليها المفهوم الاجتماعي للتسويق

المصدر: محمد عبد العظيم أبو النجا، إدارة التسويق مدخل معاصر، الدار الجامعية الإسكندرية، 2008، ص:27.

فالتسويق الاجتماعي يسعى إلى تحقيق أمرين رئيسيين هما[3]:

أولا - اكتشاف حاجات و رغبات الجماهير و مشكلاتهم الاجتماعية و ترجمتها في شكل خدمات أو أفكار جديدة تقدم حلولا لهذه المشكلات أو تساهم في إشباع هذه الاحتياجات الفعلية (منتجات مسؤولة اجتماعيا).

ثانيا- توصيل هذه الأفكار، الخدمات إلى الجماهير عن طريق الاستعانة بالمنظمات الخدمية وجهود المتطوعين في المجتمع.

و بالتالي تعد نوعية ومستوى الأفكار والخدمات التي يسعى التسويق إلى ترويجها مظهرا من مظاهر تحديث المجتمع، في هذا السياق أكد الباحثين " **Macgregor,Fontrodona** " على أن التحدي الحقيقي للمؤسسات لن يكون نشر منتجات هذه المؤسسات أو خدماتها، بقدر ما يجب تأمين **منتجات وخدمات مسؤولة اجتماعيا** ومدعمة في كامل دورة حياتها من التصميم إلى إعادة التدوير"[4].

فمنتج التسويق الاجتماعي في كثير من الأحيان هو منتج غير ملموس أو سلوك معقد، و هذا يجعل من الصعب صياغته صياغة بسيطة و ذات معنى و مفهوم و كخطوة أولى نحو صياغة مفهوم المنتج، يحتاج المسوقون الاجتماعيون إلى تحديد وتوضيح سمات منتجهم[5]، وفيما يلي بعض التصنيفات المحتملة لسمات منتج التسويق الاجتماعي[6]:

- **القابلية للتجريب والتجسيد:** هل يمكن أن يجرب السلوك قبل أن يتم تبنيه بشكل دائم أو كامل مثل :ارتداء خوذة الدراجات
- **التخفيف :** مدى الصعوبة أو السهولة في اعتماد السلوك مثلا :التخلي عن التدخين.
- **المخاطر :** ما هي مخاطر اعتماد السلوك؟.
- **الصورة :**هل هو سلوك جذاب أو غير جذاب؟.
- **القبول :**هل هو سلوك مقبول اجتماعيا؟

- **المدة** :هل يمكن أن يمارس السلوك لمرة واحدة أو بشكل متكرر، أو هل يستمر على المدى الطويل أم.القصير؟
- **التكلفة** :هل للسلوك تكلفة مادية أم لا؟(إتباع حمية غذائية قد يتطلب مزيدا من المصاريف).

و لقد قدم كوتلر تعريفا للمنتج المسؤول اجتماعيا و حدد أنواعه وذلك في الجدول الموالي.

جدول رقم (1) :المنتج المسؤول اجتماعيا

المنتج المسؤول اجتماعيا	النوع
المنتج الاجتماعي: تقديم عروض لاستهداف المتبنين	**اعتماد فكرة(اعتقاد، موقف، قيمة)** **اعتماد سلوك (لمرة واحدة أو بصفة ثابتة)** **تغيير أو التخلي عن السلوك الحالي** **عدم تبني سلوك مستقبلي**

Source : Kotler, P. and Roberto, E. L. (1989) Social Marketing: Strategies for Changing Public Behavior, Free Press, New York.

فالمنتج الاجتماعي" Product Social " قد يكون فكرة أو سلوك أو ظاهرة ، أو حتى نمط استهلاكي يحتاج المجتمع لغرسه وتعميقه في الممارسة الاجتماعية، خصوصا وأنه يسعى إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد"[7].

2. التشاركية كنوع من أنواع المسؤولية الاجتماعية لتفعيل المنتج المسؤول اجتماعيا: يشار للتشاركية بالحروف الأولى (ppp) و هي مشتقة من الحروف الأولى في عبارة "الحزمة العلمية التشاركية " **process package participatory** "، و قد بدأ مفهوم التشاركية يدخل ضمن أدبيات التنمية للدلالة على ضرورة المشاركة في التنمية بين القطاعية العام و الخاص، ثم انتقل إلى أدبيات المنظمات المدنية و الأدبيات الديمقراطية، فأصبحنا نقرأ عن الديمقراطية التشاركية وتشاركية صناعة القرار والتشاركية مع العملاء والتشاركية بين الجهات أو المكونات الداخلية داخل المؤسسة نفسها[8].

إن تطبيق المفهوم الاجتماعي للتسويق و تبني واعتماد المنتج المسؤول اجتماعيا، لا يمكن أن يتحقق إلا بالتعاون و تظافر الجهود بين كل من الحكومة، والسلطة الرقابية والقطاع الخاص و الفاعلين الآخرين بما فيهم الجمهور والموظفين، ويأتي هذا التعاون في سياق مفهوم التشاركية باعتباره نوعا من أنواع المسؤولية الاجتماعية، في هذا المجال أكد الباحثان **O'brien & Robinso** على الأهمية التي يجب أن تضطلع بها المنظمات في مجال المسؤولية الاجتماعية وما يمكن أن تحقق للمنظمة كميزة تنافسية تميزها عن بقية المنظمات، إذ أكد الباحثان على أن التكامل بين عناصر النموذج الاحق (الشكل 02) مع الأعمال والمنظمات يؤدي إلى زيادة الربحية من خلال تقديم منتجات جديدة **مسؤولة اجتماعيا** ، وكذا تخفيض الهدر والتكاليف من جهة وتحقيق منافع للمجتمع وذلك من خلال تطبيق مبدأ التشاركية [9]، والشكل الموالي يوضح ذلك.

شكل رقم (02) : اعتماد مبدأ التشاركية لتفعيل المنتج المسؤول اجتماعيا

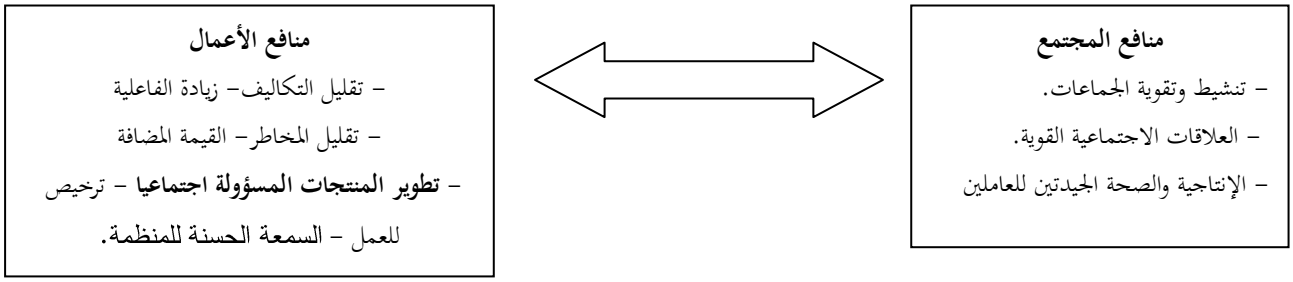

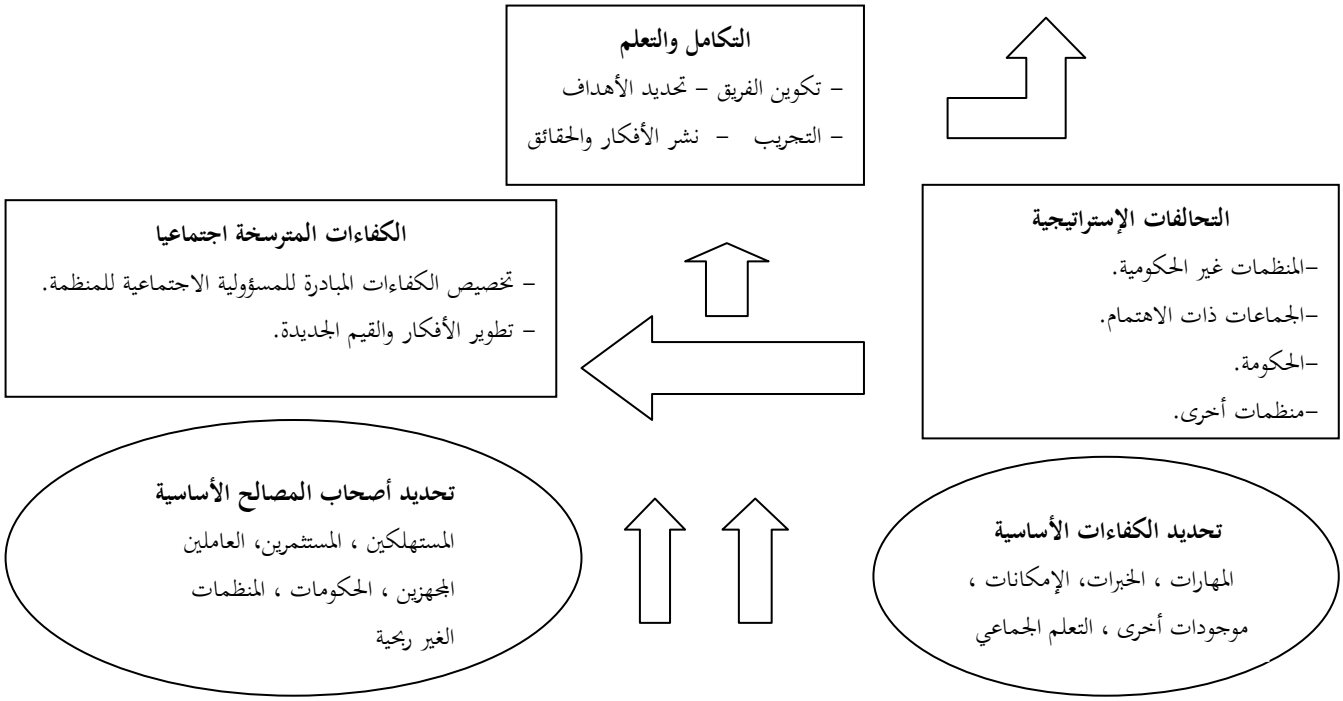

Source: O'brien &Robinson, "**Integrating Corporate Social Responsibility With Competitive Strategy**", The center for Corporate Citizenship at Boston University, 2002,p :7

3- المنتج المسؤول اجتماعيا كآلية نحو تجسيد أهداف الاقتصاد التضامني باعتماد مبدأ التشاركية: من أجل إرساء دعامة اقتصادية بديلة تعالج الخلل الاجتماعي المترتب عن الممارسات الاقتصادية الليبيرالية الخاطئة، ويؤسس لمفاهيم العدالة والمساواة ظهرت مقاربات حديثة من بينها مقاربة الاقتصاد التضامني، حيث يشمل الفعل التضامني الاقتصادي الاجتماعي" كل مساهمات وحدات المجتمع التضامنية كالأفراد أو المؤسسات أو الدولة أو أي تعاون ثنائي بينهما، في السعي لتقليص الفوارق مهما كانت، وترسيخ التنمية سواء بالرأي أو العمل أو بالتمويل أو بغير ذلك"[10] .ومن خصائصه أن **تتشارك** كل الوحدات المشكلة للمجتمع على تلبية احتياجات مجتمعها، من خلال تقديمها منتجات مسؤولة اجتماعيا من دون أن ترمى من خلال ذلك على الربح الذاتي كهدف رئيسي[11] .

وعرفت منظمة العمل الدولية **الاقتصاد التضامني والاجتماعي** على أنه "**يعنى المؤسسات والمنظمات-خاصة التعاونيات والتعاضديات والرابطات، والهيئات والمؤسسات الاجتماعية-التي تنتج بشكل خاص سلع وخدمات ومعارف تستهدف أهداف اقتصادية واجتماعية وتدعم التضامن أيضا**"[12].

ومن مما سبق يمكننا تأسيس التعريف الهيكلي التشغيلي لقطاع الاقتصاد التضامني بأنه يشمل الكيانات الثلاثة الآتية[13] :

- **يعنى بالمنتجات المسؤولة اجتماعيا :** تبني منتجات أو خدمات أو أفكار أو معارف أو سلوك يستهدف أهداف اقتصادية و اجتماعية مع الأخذ بعين الاعتبار النتائج البيئية للعملية الإنتاجية .
- **اعتماد مبدأ التشاركية الطوعية:** تشارك كل وحدات المجتمع كالأفراد، المؤسسات ، الدولة ، .....الخ.
- **ذات طبيعة تضامنية :**الهدف من إنشائها هو تقاسم الأعباء والإيرادات، والهدف الأساسي ليس الربح.

- **يأخذ بعين الاعتبار المصلحة العامة :** من خلال تحقيق النمو والرفاه للجميع، دون الانتقاص من رفاه الأفراد.

جدول رقم (2):الانشطة التي تشتمل عليها المنظمات التي تعتمد الاقتصاد العادل

المشاركة	**- الحكم الديمقراطي من القيم الأساسية للاقتصاد الاجتماعي التضامني؛** **- مشاركة المعنيين بهذا الاقتصاد من مستخدمي و مستفيدين في صنع القرار** **- المسؤولية المشتركة؛** **- تمكين المستفيدين من خلال طرق العمل القائمة على المشاركة؛** **المساواة بين الناس في إبداء الراي و التصويت**
التضامن و الابتكار	**- بديل "ابتكاري" عن النماذج الاقتصادية التقليدية؛** **- من الاقتصادات الشاملة التي تعود بالفائدة على المجموعات الأكثر حرمانا و تهميشا و فقرا ما يصعب تحقيقه في إطار الخطط الاقتصادية العادية والنيوليبرالية، أو برامج المساعدة والتنمية التقليدية؛** **- الحاجة إلى المرونة والابتكار لتوجيه الموارد والفوائد إلى المستفيدين والمساهمين؛**
تلبية الاحتياجات المجتعية (تقديم وابتكار منتجات مسؤولة اجتماعية و المشاركة الطوعية والاستقلالية	**- اقتصاد مستقل بطبيعته؛** **- اعطاء فرص للمجتمعات لإنشاء المشاريع والحصول على مهارات وموارد وفرص عمل وفوائد يتعذر تحقيقها من خلال اقتصادات السوق.** **- نهج الانطلاق من القاعدة: إنشاء المؤسسات بناءا على الاحتياجات الاجتماعية(منتجات مسؤولة اجتماعيا)؛** **- المشاركة طوعا في مؤسسات الاقتصاد التضامني والاجتماعي ؛**
المصلحة العامة	**- تعزيز ثقافة مجتمعية قائمة على التعاون والدعم المتبادل؛** **- المشاركة في المسؤوليات؛** **الهدف الرئيسي هو النمو والرفاه للجميع، دون الانتقاص من رفاه الأفراد ضمن المجموعة؛**

المصدر: سلسلة السياسات العامة، الاقتصاد التضامني و الاجتماعي أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية، الأمم المتحدة ،منظمة الاسكوا، العدد4 لبنان ،2014 ص:2 .

4. أثر تطبيق الصيغ الإسلامية في البنوك الجزائرية على بناء اقتصاد عادل : لقد كانت الفائدة و ما تزال من أكثر مسائل علم الاقتصاد تعقيدا لأنها ترتبط مباشرة بموضوعات الأخلاق و الدين التي يجب أن تحكم العلاقات الاجتماعية بين الناس، و يتوقف عليها فهم الاقتصاد في مجمله و اتخاذ التدابير العملية التي يجب اتخاذها في كل سياسة رشيدة و عقلانية ؛ يقول موريس اليه **Maurice Allias** في هذا الصدد في كتابه" الاقتصاد و الفائدة ": " إن مشكلة الفائدة في الواقع تشكل بلا ريب واحدة من أعوص المشاكل في علم الاقتصاد، و إن دراستها مفيدة و أساسية قطعا، فعلى حلها النهائي يتوقف في الحقيقة فهم الاقتصاد في

مجمله و معرفة التدابير العملية التي يجب اتخاذها في **كل سياسة رشيدة و عقلانية**"[14] **و يمكن تلخيص اثر الاقتراض بفائدة على الاقتصاد فيما يلي** [15]:

ا- الإخلال بمقتضيات العدالة الطبيعية: إن أصحاب رؤوس الأموال تتضاعف أموالهم باستمرار على حساب الآخرين دون جهد أو مخاطرة لان الإنتاج يقوم على عنصرين هما : العمل و المال: و إن مقتضى الفطرة السليمة أن يشتركا في الربح و الخسارة ،غير أن الربا يهدم هذا النظام لأنه يضمن لصاحب المال رأس ماله و فائدة مضمونة دون أن يتحمل أية مخاطرة.

ب- تكديس الثروة في يد فئة قليلة و تكريس الطبقة الاجتماعية :أن صاحب المال يربح دائما و صاحب العمل او المنتج معرض للربح و الخسارة ، ولابد في النتيجة أن تتكدس الثروة عند من يربح دائما.

ج- الارتفاع كلفة الإنتاج و ارتفاع الأسعار: وذلك لان المنتج يضيف الفائدة التي يدفعها إلى كلفة الإنتاج ثم يضيف هامش ربح لنفسه، فإذا كانت السلعة في شكلها النهائي تمر في أكثر من حلقة إنتاج فيمكننا أن نتصور مدى ارتفاع سعرها عندما تصل إلى المستهلك.

د-خلق الأزمات الاقتصادية : إن أصحاب رؤوس الأموال يحاولون دائما الحصول على أعلى سعر فائدة، لذلك تراهم يرفعون سعر الفائدة عندما يشتد الطلب على رأس المال مما يؤدي إلى انخفاض ربح المنتج أو استنفاذه بالكامل الأمر الذي يدفعه إلى وقف الإنتاج أو خفضه، وما يتبع ذلك من تسريح العمال، فيقل الطلب على المال فيضطر أصحاب رؤوس الأموال إلى تخفيض سعر الفائدة لتبدأ دورة الإنتاج من جديد ولا يخفى ما يحدث خلال هذه الدورات من أزمات اقتصادية تعصف بالمجتمع

هـ- السعي إلى الربح دون النظر إلى مشروعية النشاط الاقتصادي : إن ما يهم صاحب رأس المال أو المنتج في الاقتصاد الرأسمالي هو الحصول على مردود عالي، فصاحب رأس المال يحاول الحصول على أعلى سعر فائدة ممكن بغض النظر عن الآثار الاجتماعية و الاقتصادية التي **تترتب على السلعة التي ينتجها**، مما ينجم عن ذلك العزوف عن إنتاج السلع التي تشتد الحاج إليها إذا كانت ربحيتها متدنية .

أما عن الآثار المترتبة عن تطبيق الصيغ الإسلامية في بناء اقتصاد عادل فهي[16] :

ا-تحقيق العدالة الاقتصادية: لقد جاء الإسلام بأحكام متوازنة تحفظ لكل من طرفي الإنتاج دون أن يطغى احدهما على الأخر من خلال اشتراك طرفي الإنتاج في الربح و الخسارة.

ب- تحقيق الاستقرار الاقتصادي : إن التمويل عن طريق المشاركة في الأرباح يبعث على الاطمئنان، ويشيع الاستقرار للمشروعات الاقتصادية لان المستثمر لا يؤرقه هاجس انخفاض أو ارتفاع سعر الفائدة الربوية، فهو غير مطالب بدفع تكلفة إضافية ثابتة على رأس المال، و إنما نسبة من الربح لكي يتحقق من المشروع، فمشروعه لا يتأثر بالمضاربات التي تجرى في اسواق المال فتؤدي الى ارتفاع سعر الفائدة و يرى الاقتصادي" **سيمونس " إلى أن وراء الكساد العالمي الشهير تغيرات الثقة التجارية الناشئة عن نظام ائتماني غير مستقر و يرى أنه يمكن تخفيض التقلبات الاقتصادية إلى أدنى حد إذا لم يتم اللجوء إلى الاقتراض و تبني التمويل التشاركي.**

ج- حسن تخصيص الموارد والاستثمارات: إن حجم الأموال المتاحة للاستثمار لا يتناسب مع الحاجة إليها في المشاريع الاستثمارية، لذلك فان توجيهها إلى المشروعات الناجحة والضرورية للمجتمع هو مطلب أساسي لتنمية المجتمع و رخائه.

د- مشروعية النشاط و المحافظة على القيم(منتجات مسؤولة اجتماعيا): إن النشاط الاقتصادي الذي يهدف إلى الربح الحلال بعيدا عن الربا يكون أيضا ملتزما بضوابط الشريعة الإسلامية التي تهدف إلى تحقيق

مصالح المجتمع (فثلا لا يجوز تأسيس نوادي ليلية للقمار أو تصنيع و المتاجرة بالخمور...الخ.)، وكذلك الوسائل التي يتحقق من خلالها المشروع يجب أن تكون مشروعة كمنع الغش والاحتكار أو أي نشاط مضلل بفعل الدعاية.

5. الدراسة الميدانية:

5-1. منهجية الدراسة الميدانية وإجراءاتها.

5-1-1. مجتمع وعينة الدراسة: لقد تمثل مجتمع البحث في جميع البنوك التي تعمل بالصيغ الإسلامية في مدينة باتنة.

5-1-2.أداة الدراسة: تعد الاستمارة الأداة الرئيسية في جمع البيانات من عينة الدراسة، حيث وزعت (100) استمارة على مجموعة عدد من اطارات البنوك مجتمع الدراسة، وقد بلغت الاستمارات المسترجعة والكاملة (89) استمارة.

حيث تضمنت الاستمارة أربعة أجزاء كما يأتي:

الجزء الأول: المعلومات الشخصية: حيث خصص هذا الجزء للحصول على المعلومات الشخصية للمندوبين وهي: الجنس، السن، الشهادة المحصل عليها ، سنوات الخبرة.

الجزء الثاني: ويتضمن المتغير المستقل وهو: المنتج المسؤول اجتماعيا وفيه الأسئلة المتعلقة به وتضمن هذا الجزء (6)

الجزء الثالث: ويتضمن المتغير الوسيط وهو: التشاركية حيث تضمن (4) أسئلة.

الجزء الرابع: ويتضمن المتغير التابع وهو: الاقتصاد العادل حيث تضمن (9) أسئلة.

وقد تم استخدام سلم ليكرت الخماسي في الاستمارة والمرتب من عبارة موافق بشدة والتي أخذت الوزن (5)، وعبارة موافق بوزن (4)، محايد (3)، غير موافق (2)، وأخيرا غير موافق بشدة (1).

5-1-3. صدق الاستمارة وأسلوب التحليل الإحصائي: تم التأكد من صدق الأداة من خلال عرض الاستبيان على مجموعة من الأساتذة المختصين حيث تم تغيير وإضافة بعض الفقرات، وإعادة صياغة بعضها وإضافة فقرات أخرى وبذلك أخذ الاستبيان شكله النهائي، وللتحقق من ثبات الاتساق الداخلي لأداة البحث تم حساب معامل ألفا كرومباخ حيث بلغت قيمته (0.90) ولكون هذه القيمة أعلى من القيمة التي تقبل عندها درجة الاعتمادية والبالغة (0.70)، ؛ أما عن الأساليب الإحصائية المستخدمة فلقد تم استخدام البرنامج الإحصائي **SPSS**لإجراء التحليلات الإحصائية المطلوبة، وذلك باستخدام الأدوات الإحصائية التالية:

- اختبار التوزيع الطبيعي، حيث أظهرت نتائج اختبار سيمرنوف-كولمجروف، أن العينة تتبع من التوزيع الطبيعي، بالإضافة إلى أن حجم العينة تفوق 30 مفردة.

-المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري.

-معامل الارتباط لتحديد ومعامل التفسير.

- حساب قيمة f و t لإثبات صحة او نفي الفرضيات

- استخدام نموذج الانحدار الخطي الهرمي وفق معادلة **Aiken and West (1991)**

5-1-4. نموذج الدراسة الميدانية: يبين لنا الشكل الآتي نموذج الدراسة الميدانية

الشكل(03): ونموذج الدراسة الميدانية

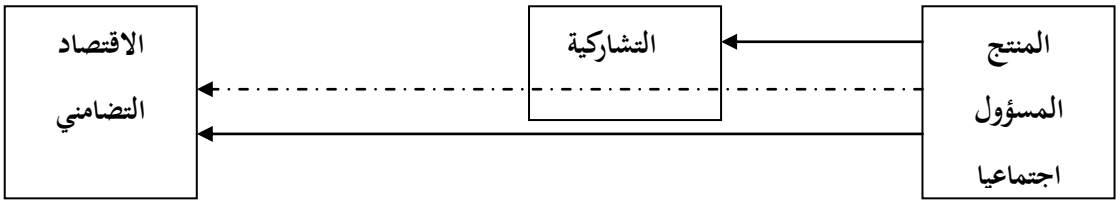

المصدر: من إعداد الباحثان

لقد اعد هذا النموذج على أساس:

المتغير المستقل: **المنتج المسؤول اجتماعيا** ، المتغير الوسيط: **التشاركية** ، المتغير التابع: **الاقتصاد التضامني.**

التأثير ←——— التأثير غير المباشر ←- - - - -

5-2. عرض واختبار الفرضيات:

5-2-1. إجابات العينة حول مدى إدراك وتوافر متغيرات الدراسة: بمكن توضيح ذلك من خلال الجدول(02) الآتي:

جدول رقم (03)إجابات مفردات العينة عن متغيرات الدراسة

	N	Mean	Std. Deviation
المنتج المسؤول اجتماعيا	49	2,8533	,57994
التشاركية	49	3,1150	,72353
الاقتصاد العادل	49	3,2800	68213
المتوسط الحسابي العام	49	3,0828	,54856

المصدر : مستخرج من SPSS

من خلال بيانات الجدول رقم 2 يتبين لنا أن الوسط الحسابي لاتجاهات المستجوبين نحو متغيرات الدراسة يساوي 3.0828 وهي تدل على أنها ايجابية، وبدرجة متوسطة المدى كذلك بالنسبة للانحراف المعياري يساوي 0,54856 ما يدل على أن التشتت ضعيف في إجابات عينة الدراسة وهو يثبت صحة الفرضية الرئيسية الثانية.

5-2-2. اختبار الفرضية الرئيسية باستعمال النمذجة بالمعادلات البنائية: سوف يتم اختبار الفرضية الرئيسية عن طريق استخدام النمذجة بالمعادلات البنائية **SEM(structural équation model)** و هي نمط مفترض للعلاقة الخطية المباشرة وغير المباشرة بين المتغيرات حيث يتم وصف هذه العلاقة في شكل تمثيل و رسم بياني، والتي تمكن من معرفة التأثير المباشر وغير المباشر للعلاقة بين المتغيرات من خلال تحليل المسار ، وسوف يستخدم الباحثان برنامج **AMOS 20**.

لقد قام الباحثان بتصور شكل نموذج المسار بالنسبة لمتغيرات الفرضية الرئيسية من خلال الشكل (04) الآتي:

الشكل (04): نموذج المسار للفرضية الرابعة و فرضياتها الفرعية

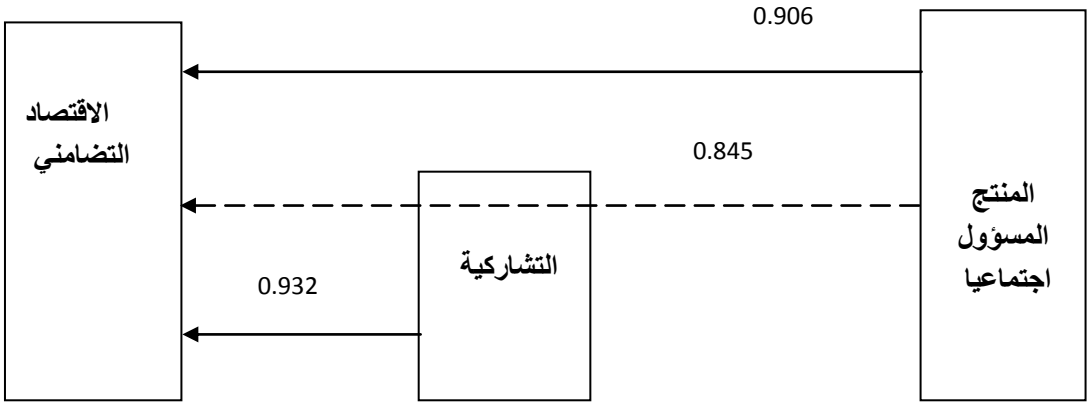

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مستخرج من برنامج Amos20

حيث:

⟶ : التأثير المباشر

⟶ – – – : التأثير غير المباشر

الأرقام تشير إلى معاملات الارتباط ومعاملات المسار المعيارية للتأثير المباشر وغير المباشر.

إن الشكل(04) السابق يمثل عرض مختصر للتأثير المباشر و غير المباشر للمتغير المستقل بمحاوره على المتغير التابع من خلال المتغير الوسيط و سوف نستعرض اختبار الفرضية الرئيسية من خلال تحليل المسار كل على حدى.

أ- بالنسبة للفرضية الرئيسية: و التي تنص:

- **H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية المنتج المسؤول اجتماعيا على الاقتصاد التضامني من خلال مبدأ التشاركية في المؤسسات موضوع الدراسة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).**
- **H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية المنتج المسؤول اجتماعيا على الاقتصاد التضامني من خلال مبدأ التشاركية في المؤسسات موضوع الدراسة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).**

إن الجدول (03) يمثل اختبار تحليل المسار للفرضية الرئيسية و ذلك كما يلي:

الجدول (04): تحليل المسار لأثر المنتج المسؤول اجتماعيا على الاقتصاد التضامني من خلال مبدأ التشاركية

الفرضية	قيمة Chi^2	sig مستوى المعنوية	CFI	GFI	RMSEA	الأثر المباشر		الأثر غير المباشر
– لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمنتج المسؤول اجتماعيا على الاقتصاد العادل من خلال مبدا التشاركية في المؤسسات موضوع الدراسة.	123.182	0.000	0.972	0.974	0.000	أثر المنتج المسؤول اجتماعيا على الاقتصاد التضامني	0.907	0.845
						أثر مبدا التشاركية على الاقتصاد العادل	0.932	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مستخرج من برنامج Amos20

حيث:

Chi^2: قيمة كاي مربع المحسوبة.

CFI: مؤشر المطابقة المقارن (Comparative Fit Index) و هو مؤشر يدل على حسن مطابقة النموذج مع البيانات، حيث يجب أن تقترب هذه القيمة من الواحد، و ذلك حسب **Bruce, H. et al (2003)** [17] .

GFI: مؤشر حسن المطابقة : (Goodness Of Fit Index) تتراوح قيمة مؤشر حسن المطابقة بين الصفر والواحد وهو يحدد مقدار التباين في المصفوفة الناتجة عن نموذج التحليل العاملي التوكيدي وتعد 0.90 أقل قيمة مقبولة لهذا المؤشر[18] .

RMSEA: مؤشر جذر متوسط مربع الخطأ التقاربي (Root Mean Square Error Of Approximation) و هو مؤشر استدلالي و يقدر هذا المؤشر الخطأ في توصيف النموذج عن طريق قياس مدى التناقض بين مصفوفة التباين و المصفوفة المستخلصة من النموذج المقترح، و إذا كانت قيمته اقل أو يساوي (0.05) ذلك على مطابقة النموذج بصورة جيدة مع البيانات حسب **Gadelrab (2004)**[19].

يظهر الجدول (03) نتائج تحليل المسار لتأثير المنتج المسؤول اجتماعيا على الاقتصاد التضامني من خلال مبدأ التشاركية كمتغير وسيط، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذي دلالة المنتج المسؤول اجتماعيا على الاقتصاد التضامني من خلال مبدأ التشاركية ، إذ بلغت قيمة Chi^2 المحسوبة 123.182عند مستوى الدلالة 0.000 و هو اقل من 0.05 مما يعني معنوية العلاقة بين المتغيرات.

وبلغت قيمة **GFI** : مؤشر حسن المطابقة 0.974 وهو مقارب إلى قيمة الواحد صحيح (الملاءمة التامة)، وبنفس السياق بلغ مؤشر **CFI**: مؤشر المطابقة المقارن 0.972 وهو مقارب إلى قيمة الواحد صحيح ، كما بلغت قيمة

RMSEA: مؤشر جذر متوسط مربع الخطأ التقاربي 0.000 وهذا ما يعكس التحليل العاملي التوكيدي*، مما يعني وجود علاقة بين المنتج المسؤول اجتماعيا والاقتصاد التضامني من خلال مبدأ التشاركية.

أما بالنسبة للتأثير فقد بلغت قيمة التأثير المباشر المنتج المسؤول اجتماعيا على الاقتصاد العادل 0.907 وهو ما يشير إلى قوة التأثير المباشر المنتج المسؤول اجتماعيا على الاقتصاد العادل، وبالتالي فإن زيادة الاهتمام بالمنتج المسؤول اجتماعيا من شأنه توليد تأثير على الاقتصاد العادل في المؤسسات موضوع الدراسة، و من جهة أخرى بلغ التأثير المباشر لمبدأ التشاركية على الاقتصاد العادل 0.932 و هو ما يشير إلى أن مبدا التشاركية يؤثر على الاقتصاد العادل، وبالتالي فإن زيادة الاهتمام بمبدأ التشاركية من شأنه توليد تأثير على الاقتصاد العادل في المؤسسات موضوع الدراسة.

كما أظهرت النتائج أن قيمة التأثير غير المباشر للمنتج المسؤول اجتماعيا على الاقتصاد العادل من خلال مبدا التشاركية كمتغير وسيط 0.845، وهو ما يؤكد على أن التشاركية تلعب دوراً للوساطة في تأثير المنتج المسؤول اجتماعيا على الاقتصاد العادل، وهذا يعني أن زيادة الاهتمام بالمنتج المسؤول اجتماعيا من قبل المؤسسات موضوع الدراسة من خلال التشاركية من شأنه الرفع من التأثير على الاقتصاد العادل، و عليه سوف يتم رفض الفرضية الصفرية و قبول الفرضية البديلة التي تنص : **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمنتج المسؤول اجتماعيا على الاقتصاد العادل من خلال مبدأ التشاركية في المؤسسات موضوع الدراسة**.

6. نتائج واقتراحات الدراسة في ضوء الفرضيات الموضوعة: لقد أفضت المعالجة الإحصائية للبيانات إلى ما يلي:

- إن النتائج الإحصائية تفيد بأن اتجاهات المستجوبين نحو متغيرات الدراسة ايجابية، وبناء على ذلك يمكن القول أن مستوى الإدراك والوعي بضرورة تبني المنتج المسؤول اجتماعيا(المنتج الإسلامي) لبناء اقتصاد تضامني في المؤسسة المصرفية أصبح أمرا واقعا وملموسا في عدد من الإجراءات والعمليات التي تعمل بها المؤسسات في إطار سعيها لتقديم خدمة تضمن الحصة السوقية في ظل منافسة المؤسسات المالية التقليدية.

كذلك أشارت النتائج إلى وجود علاقة الارتباط بين المنتج المسؤول اجتماعيا الاقتصاد التضامني ومبدأ التشاركية بأنها موجبة وقوية، كذلك إن القراءة الإحصائية تبين أن مستوى الإدراك والوعي بأهمية تبني المنتج المسؤول اجتماعيا لتحقيق الاقتصاد العادل من خلال مبدأ التشاركية لا يترجم بوضوح في واقع المؤسسة وبالشكل الكافي. ومرد ذلك أن درجات تبني المنتج المسؤول اجتماعيا كانت متوسطة، ومن ثم فانه يمكن اعتبار أن متغيرات السوق لا تحفز قيام المؤسسات المصرفية بمسؤولياتها اتجاه الاقتصاد العادل.

وبناء على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة، يكون بالإمكان تقديم بعض **المقترحات والتوصيات** التي نراها قد تخفف من السلبيات والنقائص المسجلة، والتي تتمثل فيما يلي:

- على المؤسسة تفعيل أدوات المنتجات المسؤولة اجتماعيا(الخدمات المصرفية الإسلامية في بناء اقتصاد عادل، ونشر الوعي بضرورة تبني مبدأ التشاركية وتحسين سبله ا وإعطاء فكرة عن مزاياه وإيجابيات.
- يجب على المؤسسات المصرفية السعي إلى التركيز على تصميم العمليات من خلال مهارات رأس مالها الفكري وتبني مبدأ التشاركية لتدعيم فكرة بناء الاقتصاد العادل.

الهوامش و الإحالات :

[1] Andreasen, A. RMarketing Social Change: Changing Behaviour to Promote Health, Social Development, and the Environment, Jossey-Bass, San Francisco. 1995.
[2]Michael J. Baker, Michael J. Baker, "The Marketing Book", fifth edition, Butterworth-Heinemann, London, 2003, p 694.
[3] Philip Kotler& Nancy R. Lee, "Up and out of poverty", Pearson, 2009, p.60.
[4] Marc Ingham, **Vers l'innovation responsable: pour une vraie responsabilité sociale**, Editions de boeck, Bruxelles, Belgique, 2012, P -P: 45-48.
[5] Michael J. Baker, Op. cit, p 714.
[6] Philip Kotler & Nancy Lee, "Marketing in the Public Sector", Pearson Education, USA, 2007, p.46.
[7] Kotler, P. and Roberto, E. L. (1989) Social Marketing: Strategies for Changing Public Behavior, Free Press, New York.
[8] Porter michael &kramer marker,**creating shared value**, harvard business review, January-february,2011.
[9] O'brien &Robinson, "**Integrating Corporate Social Responsibility With Competitive Strategy**", The center for Corporate Citizenship at Boston University, 2002,p :7
[10] Jacques Prades, Bernadette Costa-Prades ; l'économie solidaire prendre sa vie en main ; Édition Milan, France 2005 ; p.7

[11]الطاهر زياني، محمد بن بوزيان، اقتصاد التضامن والتخفيض من الفقر :أية عقلانية، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، جامعة أبوبكر القايد–تلمسان–الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير،" الاقتصاد التضامني : الحقل النظري والتطبيقي"، عدد 5 جوان 2006 ، ص.347 .

[12] O'brien &Robinson, "**Integrating Corporate Social Responsibility With Competitive Strategy**", The center for Corporate Citizenship at Boston University, 2002,p :7
[13] Marie J. Bouchard ; Nadine Richez-Battesti : l'évaluation de l'économie Sociale et Solidaire : une perspective critique et internationale ; Economie et Solidarités, Volume 39, numéro 1, 2008.
[14] زياد نجيب خربس،الربا و الفائدة المصرفية ،دار اليازوري ، الاردن ،2014،ص:18.
[15] شهاب احمد سعيد العزمي، ادارة البنوك الاسلامية، دار النفائس،الاردن 2011،ص:155.
[16] زياد نجيب خربس،الربا و الفائدة المصرفية ،مرجع سابق ،ص:256-265-258.
[17] Bruce, H. et al, **Structural Equation Modeling**, Cambridge University Press, New York, 2003.
[2] Ibid.
[19] Gadelrab, H, **The effect of model misspecification on goodness-of-fit indices for structural equation modeling**, Wayne State University, USA, 2004, p: 225.

المـــــــــلاحق:

الصيغ الاسلامية:

1–المضاربة :و هي عملية استثمارية تقوم على اتفاق بين الطرفين اولهما صاحب راس المال و الثاني المضارب او العامل، و هو الطرف المختص باستثمار الاموال و يتفق الطرفان مع على تقاسم الربحمن عملية الاستثمار بنسبة محددة معينة بينهم و عند الخسارة لا يحصل المضارب على شي

2– المرابحة :و تعني بيع السلعة بثمن شرائها اضافة الى زيادة معلومة في الربح يتفق عليه و يحدد اقساطه.

3– السلم و الاجارة : السلم هو عقد بيع يموجبه يتم تسليم ثمن عاجل مقابل بضاعة اجلة موصوفة وبدقة، ومعلومة المقدار كيلا ووزناو يوفر هذا النمط مبالغ مالية اضافية لمواجهة التزاماته و متطلباته المختلفة ، اما الاجارة فهي تختص بتمليك المنافع مقابل الاجرة.

4– البيع الاجل :وهو عقد يتم بموجبه الاتفاق على تسليم بضاعة حاضرة مقابل ثمن اجل ، و يوفر هذا النمط للمشتري قدرا من التمويل يمكنه من دفع الثمن بعد فترة معينة.

5– التوق و الاستصناع : و يقصد بالتورق ان يذهب العميل ليشتري بضاعة بالتقسيط، مع انه مع انه لا يريد البضاعة لنفسها بل يريد ثمنها، اما الاستصناع فيعني ان المصرف يطلب من الصانع ان يصنع له شئ معين بثمن معلوم يتم الاتفاق عليه .

6- القرض الحسن : هو اعطء شخص للاخر مالا ينتفع به على ان يرده في وقت اخر دون زيادة.

7- صكوك الاستثمار : سميت كذلك لتمييزها عن الاسهم و السندات و هي عبارة عن وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية اعيان او منافع او خدمات او موجودات مشروع معين او نشاط استثماري خاص و ذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك، و اغلاق باب الاكتتاب و بدء استخدامهافيما اصدرت من جله.قد يكون الصك الاستثماري صك استصناع او مرابحة او مشاركة او اجار ...الخ

يستخدم هذا النوع لأجل اختبار الفرضيات المتعلقة بوجود أو عدم وجود علاقة بين المتغيرات والعوامل الكامنة كما يستخدم التحليل العاملي التوكيدي كذلك في تقييم قدرة نموذج العوامل على التعبير عن مجموعة البيانات الفعلية وكذلك في المقارنة بين عدة نماذج للعوامل بهذا المجال.